

فان صدر من الشارع وجب الفعل وفي وجوب اعتقاد الوجوب
قبل البحث خلاف العام فان ورد الامر بعد حظر قال الامام او
استئذان فلا باحة وقال ابو الطيب والبيروني والسعدي
والامام للوجوب وتوقف امام الحرمين اما النبي بعد الوجوب
فالجهر للتحريم وقيل للذمة وقيل للاباحة وقيل لاسقاط
الوجوب واما امام الحرمين على وقعه مسالة الامر لطاهاهية
لا للتكرار وامرة والمرة ضرورة وقيل المرة مدلوله وقال
الاستاذ القزويني للتكرار اطلاقا وقيل ان علق بشرط اوصفه
وقيل بالوقف والغور خلافا لاقوم وقيل للغور والغرم
وقيل مشترك والمبادر مشترك خلافا لمنع ومن وقف
مسألة الرازي والبيروني وعبد الجبار الامر يستلزم
القضاء وقال الأكثر القضاء بامر جديد والاصح ان
الايان بالامور يستلزم الاجزاء وان الامر بالامر
بالشيء ليس امرا وان الامر بلفظ يتناول له داخل فيه
وان النيابة تدخل الامور المانعة مسالة
قال الشيخ والقاضي الامر التسمي شيئا معين من جنس هذه
الوجوب وعن القاضي يتضمنه وعليه عبد الجبار وابو
الصالح والامام القمي وقال امام الحرمين والفزالي
لا عينه ولا يتضمنه وقيل امر الوجوب يتضمن فقط اما

الفقهي

عالم

الفقهي فليس عين النهي قطعا ولا يتضمنه على الاصح واما النبي وقيل
امر بالصد وقيل على الخلاف مسالة الامر ان غير متعاقبين
او غير متماثلين غير ان المتعاقبات انهما متماثلان واما منع
من التكرار والثاني غير مطوف وقيل معقول بها وقيل تأكيد
وقيل بالوقف وفي المخطوط التأسيس راجح وقيل التأكيد
فان رجع التأكيد بعد ادى قدم والافاق الوقف النهي اصطفا
كف عن فعل لا يفعل كف وقضية الدوام ما لم يقيد بالمرة وقيل
مطلقا وترد صيغة للتحريم والذمة والارشاد والوعاء
وبيان العاقبة والتعقل والاحتياط والباس وفي الارادة
والتحريم ما في الامر وقد يكون عن واحد ومتعدد جمعا كالحرام
المحرور وفوقا كالعلمين يلبسان او تزيان ولا يفرق وجمعا
كالزنا والسرقه ومطلقا في التحريم وكذا التنزيه في الظاهر
للفساد سرا وقيل لفة وقيل معنى جمعا عدا العاقلات
مطلقا ومنها ان رجع حال ابن عبد السلام او اصل
رجوعه الى امر اصل او لازم وفاقا لاكثر وقال الفزالي
والامام في العبادات فقط فان كان خارجا كالموضوع
مفصوبا لم يقيد عند الأكثر وقال احمد بن محمد مطلقا ولفظه
صحة وان انتفى الفساد لدليل وابوصفة لا يفيد مطلقا
نعم النهي لعينه غير مشروع فماده عرضي ثم قال والنهي
لوصفه يفيد الصحة وقيل ان نفي عنه القبول وقيل بل النفي